

وكان القانون الروماني هو أيضا مجهل فكرة الحق، فكان يميز - في هذا الشأن - بين الدعاوى العينية التي ترد على الأشياء من جهة، والدعاوى الشخصية التي تتعلق بالحق نحو غيره من جهة ثانية. ورغم ما يعتقد بعض الفقهاء من أن القانون الفرنسي أخذ JUS من القانون الروماني حق الملكية والحق الشخصي، إذ لم يعرف القانون الروماني فكرة الحق كسلطة للفرد. فالكلمة الرومانية لا يقصد بها السلطات أو الصلاحيات التي يتمتع بها الفرد وإنما تفيد استحداث وضع قانوني موضوعي يتمثل في الحصاة التي تعود للفرد في إطار التنظيم الاجتماعي، لا يكون حق الدائنية بمثابة سلطة يتمتع بها الدائن تجاه المدين، بل هو مجرد علاقة التزام تربط بين الدائن والمدين تصبح مستقلة من حيث الوجود بعد استحداثها وتخلص - حينئذ - إلى نظم الحق بالمفهوم الحديث، ليس له وجود تاريخي